الخطأ وأثره في القضاء

دراسة تأصيلية فقهية مقارنة

تأليف

د. عمر محمود حسن

أستاذ الفقه المقارن المساعد

بجامعة الملك فيصل

منشورات الحلبي الحقوقية

Scanned with CamScanner

خامساً: الموضوعات

العنوان	الصفحة
.....	11
.....	12
.....	14
.....	14
.....	15
.....	15
.....	16
.....	18
الفصل التمهيدي: حقيقة الخطأ وحقيقة القضاء	21
.....	22
.....	22
.....	22
.....	24
.....	25
.....	25
.....	27
.....	27
.....	29
.....	31
.....	32

العنوان	الصفحة
أولاً: باعتبار القصد وعدم القصد	32
ثانياً: باعتبار مباشرة المخطئ للخطأ وتسببه فيه	35
ثالثاً: باعتبار الضمان وعدم الضمان	36
رابعاً: باعتبار مصدره ظنّاً أو يقيناً	37
خامساً: باعتبار القيام بالفعل أو الامتناع عن الفعل	38
سادساً: باعتبار سببه	38
المطلب الرابع: ضوابط الخطأ	40
المطلب الخامس: تكليف المخطئ ومؤاخذته على الخطأ ..	43
أولاً: أحكام الأهلية	43
تعريف الأهلية	43
أقسام الأهلية	44
عوارض الأهلية	46
ثانياً: تكليف المخطئ ومؤاخذته على الخطأ	47
ثالثاً: أثر الخطأ على أفعال المكلف	66
المبحث الثاني: القضاء: حقيقته، مشروعيته، حكمه، أركانه، القاضي ومنهجه في إصدار الأحكام	72
المطلب الأول: تعريف القضاء لغة واصطلاحاً	75
المطلب الثاني: مشروعية القضاء وحكمه	82
أولاً: مشروعية القضاء	82
ثانياً: حكم القضاء	90
المطلب الثالث: أركان القضاء	95
المطلب الرابع: القاضي	102
أولاً: تعريف القاضي وبيان مسؤوليته	102
ثانياً: شروط وصفات القاضي	105

Scanned with CamScanner

العنوان	الصفحة
1 - الشروط المتفق عليها	105
2 - الشروط المختلف فيها	114
المطلب الخامس: منهج القاضي في إصدار الأحكام	122
أولاً: منهج القاضي في أحكامه في الفقه الإسلامي	123
ثانياً: إجراءات المحاكمة في القانون الوضعي	126
الباب الأول: الخطأ في الشهادة	131
الفصل الأول: حقيقة الشهادة	133
المبحث الأول: تعريف الشهادة وحجيتها وبيان مشروعيتها وحكمها	134
المطلب الأول: تعريف الشهادة لغة واصطلاحاً	134
أولاً: الشهادة في اللغة	134
ثانياً: الشهادة في الاصطلاح	136
تعريف الشهادة في الفقه الإسلامي	136
تعريف الشهادة في القانون الوضعي	138
ثالثاً: مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون في تعريف الشهادة	139
المطلب الثاني: حجية الشهادة	140
المطلب الثالث: مشروعية الشهادة	141
المطلب الرابع: حكم الشهادة	144
المبحث الثاني: شروط الشهادة وضوابط قبولها مع بيان أثر الخطأ فيها	147
المطلب الأول: شروط الشهادة وضوابط قبولها في الفقه الإسلامي	148

Scanned with CamScanner

العنوان	الصفحة

المطلب الثاني: شروط الشهادة وضوابط قبولها في القانون الوضعي 158

المطلب الثالث: مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون في موضوع الشهادة 162

المطلب الرابع: العوامل المؤدية إلى الخطأ في الشهادة وأثرها 165

أولاً: الأخطاء الناتجة عن ضعف الحواس 166

ثانياً: العوامل المرضية المؤثرة على العقل 167

ثالثاً: الأمراض النفسية 168

الفصل الثاني: خطأ الشهود ورجوعهم عن الشهادة 169

المبحث الأول: حقيقة الرجوع عن الشهادة 170

المطلب الأول: تعريف الرجوع عن الشهادة لغة واصطلاحاً ... 170

المطلب الثاني: مدى مشروعية الرجوع عن الشهادة 176

المطلب الثالث: شروط صحة الرجوع عن الشهادة 179

المطلب الرابع: أسباب الرجوع عن الشهادة 183

المبحث الثاني: أثر الرجوع عن الشهادة قبل إصدار الحكم وما يترتب عليه 185

المطلب الأول: أثر الرجوع عن الشهادة قبل إصدار الحكم في الفقه الإسلامي 185

أولاً: أثر الرجوع على حكم القاضي 186

ثانياً: أثر الرجوع على ضمان حق المشهود له 187

ثالثاً: مدى عقوبة من رجع عن الشهادة 187

رابعاً: مدى قبول شهادة الراجع في المستقبل 188

المطلب الثاني: أثر الرجوع عن الشهادة قبل إصدار الحكم في القانون الوضعي 190

Scanned with CamScanner

العنوان	الصفحة

المطلب الثالث: موازنة بين الفقه الإسلامي والقانون في الرجوع عن الشهادة قبل الحكم 193

المبحث الثالث: أثر الرجوع عن الشهادة بعد إصدار الحكم وقبل التنفيذ وما يترتب عليه 195

المطلب الأول: أثر الرجوع عن الشهادة بعد إصدار الحكم وقبل التنفيذ في قضايا الأموال 195

المطلب الثاني: أثر الرجوع عن الشهادة بعد إصدار الحكم وقبل التنفيذ في قضايا الحدود والدماء 200

المطلب الثالث: موازنة بين الفقه الإسلامي والقانون في الرجوع بعد الحكم وقبل التنفيذ 204

أولاً: بالنسبة لتأثير الرجوع على حكم القاضي 204

ثانياً: تأثير الرجوع من ناحية الضمان 206

المبحث الرابع: أثر الرجوع عن الشهادة بعد إصدار الحكم وبعد التنفيذ وما يترتب عليه 207

المطلب الأول: أثر الرجوع عن الشهادة بعد التنفيذ في قضايا الأموال 207

المطلب الثاني: أثر الرجوع عن الشهادة بعد التنفيذ في قضايا الحدود والدماء 215

المطلب الثالث: موقف القانون الوضعي من الرجوع بعد التنفيذ في المواد الجنائية 229

المطلب الرابع: موازنة بين الفقه الإسلامي والقانون في الرجوع بعد التنفيذ في قضايا الحدود والدماء 234

أولاً: أثر الرجوع على الحكم 234

ثانياً: بالنسبة لمسؤولية الشاهد الذي رجع عن الشهادة جنائياً 234

Scanned with CamScanner

العنوان	الصفحة
الباب الثاني: أثر الخطأ في إصدار الحكم القضائي	**237**
الفصل الأول: حقيقة الحكم القضائي	**239**
المبحث الأول: التعريف بالحكم القضائي وبيان شروطه وتكييفه الشرعي	241
المطلب الأول: تعريف الحكم القضائي لغة واصطلاحاً....	241
أولاً: في الفقه الإسلامي	241
ثانياً: في القانون الوضعي	241
المطلب الثاني: شروط الحكم القضائي	244
أولاً: شروط الحكم القضائي في الفقه الإسلامي	244
ثانياً: شروط الحكم القضائي في القانون الوضعي	249
المطلب الثالث: تكييف الحكم القضائي ومداخل الخطأ عليه	252
أولاً: تكييف الحكم القضائي	252
ثانياً: مداخل الخطأ على الحكم القضائي	253
المبحث الثاني: أثر الخطأ في تحويل الشيء عن صفته	255
المطلب الأول: الوصف الشرعي للحكم	256
أولاً: أقوال الفقهاء في المسألة (هل حكم القاضي ينفذ ظاهراً وباطناً)	256
ثانياً: صورة المسألة	258
ثالثاً: أدلة الأقوال ومناقشتها	259
رابعاً: الرأي الراجح في المسألة	261
المطلب الثاني: حجية الحكم القضائي	265
أولاً: مدى حجية الحكم القضائي	266
ثانياً: مظاهر حجية الحكم القضائي	269

Scanned with CamScanner

العنوان	الصفحة
المطلب الثالث: أثر الحكم في القانون الوضعي	275
أولاً: حجية الأمر المقضي به	276
ثانياً: خروج القضية من يد المحكمة	278
ثالثاً: إعلان الحق	279
رابعاً: تقوية الحق	280
الفصل الثاني: مسؤولية القاضي عن الخطأ في أحكامه ..	283
المبحث الأول: حماية القاضي وواجباته ومسؤوليته عن أحكامه	284
المطلب الأول: حماية القاضي	284
المطلب الثاني: واجبات القاضي	287
المطلب الثالث: مسؤولية القاضي عن أحكامه	290
المبحث الثاني: مداخل الخطأ على الحكم القضائي	293
المطلب الأول: الخطأ الناتج عن اجتهاد القاضي وما يترتب عليه	294
المطلب الثاني: الخطأ المبني على سبب باطل وما يترتب عليه	298
المبحث الثالث: خطأ القاضي في إصدار الحكم	301
المطلب الأول: آثار الخطأ العمد من القاضي	301
المطلب الثاني: آثار الخطأ غير العمد من القاضي	304
المطلب الثالث: مسؤولية القاضي عن أخطائه في القانون الوضعي	317
الباب الثالث: أثر الخطأ في تنفيذ الأحكام القضائية	323
الفصل الأول: حقيقة تنفيذ الحكم القضائي	325
المبحث الأول: تعريف التنفيذ وبيان مشروعيته وأهميته وطبيعته وموقف الفقهاء من التنفيذ.....	327

Scanned with CamScanner

العنوان	الصفحة
المطلب الأول: تعريف التنفيذ لغة واصطلاحاً	327
المطلب الثاني: مشروعية تنفيذ الأحكام القضائية	331
المطلب الثالث: أهمية تنفيذ الأحكام القضائية	335
المطلب الرابع: طبيعة التنفيذ وبيان موقف الفقهاء من تنفيذ الأحكام القضائية	339
أولاً: طبيعة التنفيذ	339
ثانياً: موقف الفقهاء من تنفيذ الأحكام القضائية	341
المبحث الثاني: تنفيذ الحكم القضائي	346
المطلب الأول: شروط تنفيذ الحكم القضائي	346
المطلب الثاني: السلطة المختصة في تنفيذ الحكم القضائي ..	363
أولاً: السلطة المختصة بالتنفيذ في الفقه الإسلامي	363
ثانياً: السلطة المختصة بالتنفيذ في القانون الوضعي	366
الفصل الثاني: خطأ القاضي في تنفيذ الحكم القضائي ..	369
المبحث الأول: أنواع التنفيذ	371
المطلب الأول: أنواع التنفيذ في الفقه الإسلامي	371
أولاً: التنفيذ الاختياري	371
ثانياً: التنفيذ الإجباري	373
المطلب الثاني: أنواع التنفيذ في القانون الوضعي	381
أولاً: التنفيذ الاختياري	382
ثانياً: التنفيذ الجبري	382
المطلب الثالث: موازنة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي في أنواع التنفيذ	386
المبحث الثاني: خطأ القاضي في تنفيذ الحكم القضائي	387
المطلب الأول: الخطأ في تنفيذ الحد والتعزير في الفقه الإسلامي وما يترتب عليه	388

Scanned with CamScanner

العنوان	الصفحة
المطلب الثاني: خطأ القاضي في تنفيذ القصاص في الفقه الإسلامي وما يترتب عليه	390
❖ حكم زراعة الأعضاء بعد قطعها في حد أو قصاص	395
- صورة المسألة	395
- أقوال الفقهاء القدامى والمعاصرين	399
- قرار مجمع الفقه الإسلامي بشأن زراعة عضو استؤصل في حد أو قصاص	401
المطلب الثالث: الخطأ في تنفيذ الحكم القضائي في القانون الوضعي وما يترتب عليه	403
المطلب الرابع: تعويض المتهم السجين عند ظهور براءته	406
الخاتمة	421
النتائج	421
التوصيات	426
الفهارس العامة	429
أولاً: الآيات القرآنية	431
ثانياً: الأحاديث النبوية	437
ثالثاً: الأعلام	443
رابعاً: المصادر والمراجع	467
خامساً: الموضوعات.....	495

Scanned with CamScanner

يتناول البحث في مسألة الخطأ وأثره في القضاء، لأهميته وخطورته في الجانب القضائي، وربما كثر وقوع الخطأ من القضاة - في وقتنا الحاضر - من حيث لا يشعرون؛ لابتعادهم عن الشروط والضوابط التي وضعتها الشريعة الإسلامية؛ والتي تكفَّلت من خلال تطبيقها تحقيق العدالة بين المتخاصمين.

فهو يوضِّح للقاضي المنهج الذي سيسلكه في إصداره وتنفيذه للأحكام، مما يجانبه ويبعده عن الوقوع في الأخطاء التي قد تطال دماء الناس أو أجسادهم أو أموالهم. وذلك من خلال بيان مداخل الخطأ على الأحكام القضائية.

وتأتي أهمية البحث أيضاً من خلال عقد مقارنة بين المذاهب الفقهية المعتمدة من جانب، والقانون الوضعي من جانب آخر، للوقوف على وجه الحقيقة.

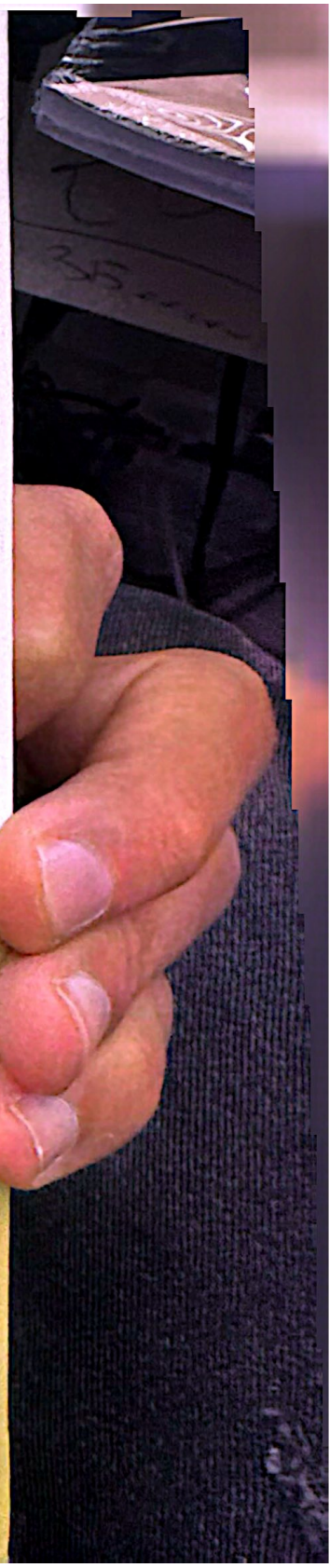

ISBN 978-614-401-707-4
786144 017074

منشورات الحلبي الحقوقية

فرع أول: بناية الزين - شارع القنطاري - قرب تلفزيون إخبارية المستقبل
هاتف: 364561 (1- 961+) - هاتف خليوي: 640821 - 640544 (3- 961+)
فرع ثان: سوديكو سكوير - هاتف: 612632 (1- 961+)
فاكس: 612633 (1- 961+) - ص.ب. 11/0475 بيروت - لبنان
E-mail: elhalabi@terra.net.lb - www.halabi-lp.com

Scanned with CamScanner